الأمم المتحدة S/2011/612

مجلس الأمن

Distr.: General
4 October 2011
Arabic
Original: English

ألمانيا، البرتغال، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة في سوريا،

وإذ يشير إلى بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس،

وإذ يرحب ببيانات الأمين العام التي أعرب فيها عن استمرار القلق بشأن أعمال العنف المتواصلة والاحتياجات الإنسانية، وأهاب بالحكومة السورية وقف أعمالها الهجومية العنيفة على الفور، ودعا إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال المظاهرات الأخيرة، وأكّد ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ يحيط علما بتقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية ١٧ (A/HRC /S-17/1) المتضمن لقرار إيفاد لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١،

وإذ يشير إلى أن الحكومة السورية تتحمل في المقام الأول مسؤولية حماية أهاليها، ويشير إلى دعوة الأمين العام الموجهة إلى الحكومة السورية لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية والمنظمات الإنسانية بدون عوائق وباستمرار، **وإذ يرحب** ببعثة التقييم الإنساني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، **وإذ يحث** السلطات السورية على التعاون الشامل مع الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد على أن الحل الوحيد للأزمة الراهنة في سوريا يكمن في إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية ترمي إلى الاستجابة الفعلية للتطلعات والشواغل المشروعة لسكانها بحيث تتيح لهم بجميعهم ممارسة الحريات الأساسية على النحو الكامل، بما في ذلك

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحق في حرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي، **وإذ يؤكد كذلك** أنه لن يتسنى المضي قدما بهذه العملية السياسية إلا في ظل بيئة خالية من أي شكل من أشكال العنف والخوف والترهيب،

وإذ يلاحظ التزامات الإصلاح التي أعلنتها السلطات السورية، وإذ يأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذها،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار تدهور الحالة في سوريا ولاحتمال تزايد تصعيد أعمال العنف، **وإذ يؤكد من جديد** ضرورة حل الأزمة الراهنة في سوريا سلميا،

وإذ يرحب بمساعي الأمين العام وجامعة الدول العربية وبجميع الجهود الدبلوماسية الأخرى الرامية إلى التصدي لهذه الحالة، بما فيها الجهود التي تبذلها تركيا وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وإذ يأسف لعدم استجابة السلطات السورية استجابة موضوعية لهذه الطلبات،

١ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة والمنهجية المتواصلة لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين من جانب السلطات السورية، ويعرب عن بالغ الأسف لمقتل الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال؛

٢ - **يطالب** بوقف فوري لجميع أعمال العنف **ويحث** جميع الأطراف على نبذ العنف والتطرف؛

٣ - **يشير** إلى أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛

٤ - **يطالب** السلطات السورية بالقيام فورا بما يلي:

(أ) وقف انتهاكات حقوق الإنسان، والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الساري، وإبداء التعاون التام مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ب) تمكين سكانها قاطبة من ممارسة ما يجب لهم من حقوق الإنسان ومن حريات أساسية على نحو كامل، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين والمحتجزين من المحتجين المسالمين، ورفع القيود عن كافة وسائط الإعلام؛

(ج) وقف استخدام القوة ضد المدنيين؛

(د) التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في المناطق التي تعاني من الأزمة، بسبل منها إتاحة الوصول دون عائق وبسرعة وباستمرار لهيئات رصد حقوق الإنسان ولوكالات المساعدة الإنسانية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية المعترف بهم دوليا، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الخدمات في المستشفيات؛

(هـ) كفالة عودة من فرُّوا من أعمال العنف إلى بيوتهم طوعا وعلى نحو آمن؛

٥ - **يدعو** إلى إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية في ظل بيئة خالية من العنف والخوف والترهيب والتطرف، ترمي إلى الاستجابة الفعلية للتطلعات والشواغل المشروعة لسكان سوريا، **ويشجع** المعارضة السورية وكافة شرائح المجتمع السوري على الإسهام في هذه العملية؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل حث الحكومة السورية على تنفيذ الفقرتين ٢ و ٤ أعلاه، بسبل منها تعيين مبعوث خاص في الوقت المناسب بالتشاور مع مجلس الأمن، **ويشجع** جميع الدول والمنظمات الإقليمية على الإسهام في تحقيق هذا الهدف؛

٧ - **يشجع** في هذا الصدد جامعة الدول العربية على مواصلة مساعيها الرامية إلى وقف أعمال العنف والترويج لتلك العملية السياسية الشاملة بقيادة سورية؛

٨ - **يدين بشدة** الاعتداءات على الأفراد الدبلوماسيين ويذكر بالمبدأ الأساسي المتعلق بحرمة الموظفين الدبلوماسيين وبالتزامات الدول المضيفة، بما فيها الالتزامات القائمة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، باتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية مباني السفارات ومنع الاعتداء على الموظفين الدبلوماسيين؛

٩ - **يهيب** بجميع الدول التحلي باليقظة وضبط النفس فيما يتعلق بتزويد سوريا بالأسلحة وما يتصل بها من أعتدة باختلاف أنواعها أو بيعها لها أو نقلها إليها، على نحو مباشر أو غير مباشر، وكذلك بإمدادها بالتدريب الفني أو الموارد المالية أو الخدمات أو المشورة أو غير ذلك من الخدمات أو المساعدة فيما يتعلق بتلك الأسلحة والأعتدة المتصلة بها؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوما من اتخاذه وكل ٣٠ يوما بعد ذلك؛

١١ - **يعرب** عن نيته استعراض تنفيذ سوريا لهذا القرار في غضون ٣٠ يوما، والنظر في الخيارات المتاحة أمامه، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

١٢ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.